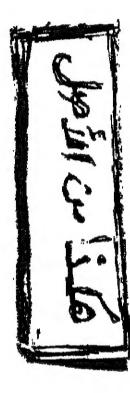


الفهرس

صفحة		
441	قالون الحجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها	للون مؤقت رقم (۱۲) لسنة ۱۹۷۷
440	قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاهميسة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل مشروع زيادة انتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله	فالون مؤقت رقم (۱۳) كسنة ۱۹۷۷
44.	قانون معدل لقانون استقلال القضاء	قاتون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧
484	نظام جوائز الدولة التقديرية للاداب والفنون	نظــــام رقـــم (١٩) لسنة ١٩٧٧
425	نظام محاكم الاستئناف الشرعية	نظــــام رقـــم (۲۰) لسنة ۱۹۷۷
450	دنية الهاشمية وحكومة الاتحاد الفدرالي النمساوي	

مكيد القوات المسلمة الأردنية



نى السيق للفعل المستح للكذ لللا تبالها تمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

و مناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٣/٢٠

المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده: _

قانون مؤقت رقـــم (۱۲) لسنة ۱۹۷۷

قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المجاري العامة للبنديات ومناطق تنظيمهــــا لسنة ١٩٧٧) ويعمل بـــه من تاريخ نشره ف الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التاليةحيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ١دناه الا ١ذا دلتالقرينةعلى خلاف ذلك __

> الوزيسر وزير الشؤون البلدية والقروية

البلديسة ابة بلدية في المملكة باستثناء امانة العاصمة

مجلس اية بلدية باستثناء مجلس امانة العاصمة

الشخص المسجل باسمه العقار او المتصرف به او من يمثله . الشخص

اي شخص طبيعي او معنوي.

اية ارض او بناء داخل حدود البلدية او ضمن منطقة تنظيمها: الكساحة

مياه الخيساري والفضلات السائلة والميسساه والسوائسسل الاخرى السسائبة

المحاري العامة المجاري التي لعدها وتنشؤها البلدية لتصريف الكساحة وتشمل شبكة المحاري

والمناهل ووحدات التنقية ومحطات الضمخ .

المحرى الخاص المجرى المخصص لتصريف الكساحة داخل العقار .

مشغل العقار المتصل بالمجاري العامة .

المحكمسة محكمة البلدية المحتصة او المحكمة النظامية المحتصة في مناطق البلديات التي ليست

الدارة الدائرة المختصة باعمال المحاري في البلدية .

المديسر مدير الدائرة المختصة باعمال المحاري في البلدية او من يفوضه ،

المادة ٣ ــ يكون المجلس مسؤولا عن تصميم مشروع الحباري العامة وانشائه وادارئه وصيانته في منطقة البلديةوجدود

المادة ٤ ـ أ ـ تخضع جميع العقارات باستثناء العقارات المخصصة للعبادة في منطقة اي بلدية ومنطقة تنظيمها لدفع هساهمة سنوية مقدارها ٤٪ (اربعة بالمئة) من بدل صافي ايجارها السنوي والمقدر لغايات استيفـــاء الضريبةوفق قانون ضربية الابنية والاراضي ، داخل مناطق البلديـــ ات التي يعينها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

- ب_ يستوفى مبلغ المساهمة المشار اليه في الفقرة السابقة سنويا ولمدة عشرين سنة ابتداء من التساريخ اللي يعلن عنه الوزير بالنسبة للعقارات القائمة ومن تاريخ اكمال العقارات التي تنشأ بعد ذلك التــــاريخ سواء كانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي او غير معفاة . ونجبي هذه المساهمة من قبـــلوزارة المالية مع ضريبة الابنية والاراضي وتحول للبلدية .
- ج ـ يقدر بدل الايجار الصافي المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة للعقارات خارج حدود منطقـة البلدية وداخل حدودهــــا التنظيمية وفق الاسس المقررة في قـــانون ضريبة الابنيـــة والاراضي
- المادة ٥ اذا هدم اي عقار خلال الفترة المذكورة في الفقره (ب) من المادة الرابعة من هذا القسانون ، فيتحقق على مالك العقار دفع النسبة المقررة عن الماء التي كان فيها العقار قائمًا ويستمر دفعهــــا بعد اعادة انشائه حتى تنتهي بقية مدة العشرين سنة المذكورة .
 - الذه ٢ أ ـ تتكون الموارد المالية لمشروع المحاري في اية بلدية من : ــ
 - ١ الاموال التي يتم الحصول عليها بمقتضى هذا القانون
 - ۲ ایة مساعدات او قروض تقدمها الحکومة
 - ٣ الهبات والاعانات التي ترد للبلدية لمشروع المجاري ويقرر مجلس الوزراء قبولها .
- ب- تخصص الاموال التي يتم الحصول عليها بمقتضى هذا القانون لغايات تصميم وانشاء وصيانة وتشغيل المجاري العامة في البلدية ، وتودع في حساب خـــاص ولا يصرف اي مبلغ منها الا عند المباشرة
- المادة ٧- ١ اذا تعدر على المحلس لاسباب فنية او اقتصادية يمود تقدير ها له، مد المحرى العام او المجرى الحاص او الحبرى المحصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الازقة او الادراج او الساحات العامة فيحق له مدها في الاملاك الحاصة شريطة ال يعيد الحال فيها إلى ماكانت عليه ويعوض مالك العقدار الحاص اذا لحق به ضرر من جراء ذلك ويكون قراره بالتعويض قطعيا .
- ب مع مراجاة احكام الفقرة السابقة تحصل نفقات وصل المجاري الحاصه بالمجاري العسامة من المالكين المشتركين في مجرى خاص بنسبة انتفاع عقار كل منهم حسباً يقرره المحلس ويكون قراره قطعياً.
- اللاة ٨ أ _ يحدد المحلس يقرار يصدره وينشر للعموم ثلاث مرات في صحيفتين يوميتين محليتين على الاقـــل والمنطقة أو المناطق التي سيباشر العمل فيها من أجل ربط المعاري الحصوصية بالمحاري العامة، ب- تبلغ نسخة من ذلك القرار لمالك العقار .

John Will

ج على المالك نادية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه واتحام توصيل المجرى الحاص بالمجرى العام خلال ثلاثة اشهر من نشر قرار المجلس على النحوالوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة تحت اشرافووفق المواصفات المقررة ، وفي حالة تخلفه او خسالفته للمواصفات تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضافا اليها (٢٠٪) منها دون الاخلال

د — للمجلس النيقـــوم بوصل المجـــاري الحاصة بالمجاري العــــامة في حالات استثنائية وخـــاصة على نفقة المالك .

هـ ـ يتوجب على المالك بعد وصل المجرى الحاص بالمجرى العام اغلاق الحفر الامتصاصية بطريقة تحول
 دون الاضرار بالصحة العامة وبشكل يوافق عليه المدير .

المادة ١٠ ـ يعاقب كل شخص بالحبس لمدة لا تزيد على اربعة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكلتا هائين العقوبتين مع تضمينه نفقات الاصلاح وازالة الضرر اذا :__

أ - قام بتوصيل اي مجرى خاص بالمجاري العامة او بالمجاري المحصصة لمياه الامطار او باية اعمال تتعلن بالمجاري الحاصة او العامة دون اذن من الدائرة.

ب- اعتدى باي شكل من الاشكال على المجاري العامة او مجاري مياه الامطار او عرقل اعمال ربط المجاري اللخاصة بالمجاري العامة او تسبب بوجود القمامة او اي مادة من شأنها ان تعيق او تعطل المجاري او تلحق بها اضرارا او تعطل اعمال التصفية.

خلف عن اغلاق الحفر الامتصاصية بعد وصل المحرى الحاص بالمجرى العام بالطريقة المقررة
 وخلال المدةالتي بحددها المدير او خالف مواصفات الدائرة في وصل المحرى الحاص بالمحرىالعام.

المادة ١٧ – على جميع المؤسساتالصناعية او غيرالصناعية في منطقة البلدية ومنطقة تنظيمها التقيد بالتعليمات والمواصفات التي يضعها المجلس او الدائرة لمعالجة الفضلات الناتجة عن اعمالها قبل تصريفها الى خط المجاري العامة ، وكل من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة العاشرة مع ازالة الضرر على نفقته.

المادة ١٣ – أ بجوز لاكثر من بلدية الاتفاق على انشاء مشروع مشترك للمعجاري العامة . وفي هذه الحالة للوذير ان يؤلف لجنة من ممثلين عن المجالس المشتركة في المشروع تمارس الصلاحيات المخولة للمجلس وفق احكام هذا القانون .

ب – تقوم اللجنة بانشاء دائرة مشتركة محتصة بأعمال المجاري ويعين مديرها بقرار من الوزير .

المادة ١٤ – في الحالات الاستثنائية والحاصة بجوز للمجلس ان يصدر قرارا بالموافقة على اشراك اي شخص خارج منطقة البلدية ومنطقة تنظيمها في الاستفادة من المجاري العامة ضمن الشروط التي يحددها .

الهذاه الما الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيا. احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة اللازمة لفـــرض وتحديد رسوم التوصيل والانتفاع الدوري وتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل من المجلس والدائرة .

الذ١١ ــ تلغى القوانين والانظمة التالية : ــ

أ _ قانرن المجاري العامة في منطقة بلدية اربد رقم (١٧) لسنة ١٩٧٣ ،

ب ــ نظام انشاء المصارف و المجاري في منطقة بلدية الزرقاء رقم (٣) لسنة ١٩٥٦ .

ج ــ اية مادة في اي تشريع آخر الى المدى اللَّذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا القانون .

اللاة ١٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هدا القانون ٠

الحسين بن طلال

1944/4/4

رئيس الوزراء ووزير الخارجيـــةو الدفـــاع	التربية والتعليم ووزيـــر لمشؤون رثاسة الـــوزراء	ـــــر وزير ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــ الاءـــــــ	رزيــــــر المباحة والآثــار
مضر بلوان	كتورعبد السلام المجالي	عودهٔ الد	عدثان ابو	غالب بركات
وزيـــــر العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		ـــر وزيرالانشاءوالا ــــل دولةالشؤون	زون وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	رزير الاوقاف والشؤ والقاصات الاصلام
احمد عبد الكريم الطراوله		جلوتي حسن ابر	عصام الع	كامل الشريف
وزيــــــر التمـــــوين	وزيـــــر الداخليـــــة	اصلات ووزیر ک ال		الإسر الشسؤون الملابسة والقرويسة
مروات القاسم	سليمان عرار	ركــــالة وف الـرو ابده		ابراهيم ايوب
وزيــــر	وزيــــر	وزيــــر	لغال العامة	لأيستسر الأية
الثقافة والشباب	الصناعة والتجارة	الماليـــة	تمل بالوكالة	ووزيـــــر الن
الشريف فواز شرف	نجم الدين الدجاني	محمد الدباس		سعيد بينو

المكنداس الأجل

اتفاقية قرض

19 / / %

بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض)

والصندق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق)

بما ان المقترض طلب مــن الصندوق ان يمنحــه قرضا للمساهمة في تمويســل مشروع زيادة انتبــاج الفوسفات رميع طاقة نقله .

وحيث انه سبق للصندوق ان وافق بموجب اتفاقية القرض المعقودة بينه وبين المملكة الاردنية الهاشمية بعاريسخ الممالكة الاردنية الهاشمية بعاريسخ الممالكة الاردنية الهاشمية بعاريسخ الممالكة التاج الفوسفات في مناجسم الحمار مصنع رقم ٢) واللمي يمثل جزءا من المشروع السائف اللكر (ويشار الى اتفاقية القرض الملككسورة فيما يلي الفائبة قرض المصنع رقم ٢).

ونظرا للحاجة لتوفير التمويل اللازم لاجزاء اخرى من المشروع الشامل .

وبمسا ان غرض الصندوق هو الاسهام في قطوير اقتصاديــــات الدول العربيــــة والدول النامية الاخرى ومدها بافروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما انسه ثبت للصندوق اهميسة مشروع زيادة انتساج الفوسفات وتوسيسع طاقة نقله وجسدواه في تطوير التعادات المقد ض

وبما ان العمندوق قد وافق ، لما تقدم على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوضاع المبينة بهذه الاتفاقية . اللك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلى :

المادة الاولى

الخرم المقترض بان يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصف بالمائة (عر٣٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

أ- يضاف انى الفائدة نصف بالمائة (٥ر ١ ٪) سنويا . عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة لكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ انفاقية القرض .

أ- أوحالة قيام الصندق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقا لنص الفقرة ٢ من الماهة الثالثة من هذه الاتفاقية بلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥٠٠٪) سنويا عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

الم أسب الفائلة والتكاليف الاخرى السالفة المذكر وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة على اساس اله السنة ١٣٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما .

نحى ولهسيق لفلعك ملاك الملكة للوالانية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بعاريخ ١٧ /٣/٣٧

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧

قانون تصديق اتفاقية قرض

بيــــن

المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل مشروع زيادة انتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للننبا الاقتصادية العربية لعمويل مشروع زيادة انتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله لسنة ١٩٧٧) ويعمل 4 بن تاريخ نشره في الجرياءة الرسمية .

المادة ٢ تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمين الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ ـ رثيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

1444/4/14

		1		•
رثيس الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ربية والتعليم ووزير ؤون رئساسة الوزراء عبد السلام المجالي	دولة لشا	زیــــــر ۱ءــــــــــــــــــــــــــــــ	السياحة والاثار ال
 وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الحارجية الزرامية	دولسسة للشؤون	وزيــــــر العمــــــــــل عصام العجلوني	وزيرالاوقساف والشؤون والمقدساتالاسلاميــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
 وزیــــر التمــویـــن مروان هام	وزيــــــر الـداخليـــــة سليمان عرار	المواصلات ووزير ـــة بــالـــوكالة الرؤوف الروابده	الصيح	وزيــــــــــر الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الصناعـــة والتجـــــارة تجمالدين الدجائي	الهــة	الم	وزير الاشغال العامة ووزير النقســل بـــالوكـــالـــة سعيد بينو

- باتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب مسن القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالجدول رقم واحما من هذه الاتفاقية .
 باسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقا كل ستة اشهر في اول ابريل واول اكتوبر من كل سنة .
- ٧ -- تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المدكورة سابقا كل ستة اشهر في اول ابريل واول اكتوبر من كل سنة.
 ٨ -- يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكونقد اعطى الصندوق اخطارا ماها بخمسة واربعين يوما على الاقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :
 - ا ــــ اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه .
- ب ــ اصل اى قسط كامل من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاله ٩ ــ اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المعقدمة اللكر ، تكــون واجبة السداد في دولة الكويت ارني الاماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

المادة الثانية العملــــة

- ١ يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفالا بالمدنافير الكويتية وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية المحددة في الاتفافية الحاصة مع صندوق النقد الدرل في تاويخ التوقيع على هذه الاتفاقية وهي ٢٥٤٨٢٨ جرام من الذهب الصافي .
- لاجنبية المحتلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن الهضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع .
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازيها لمقدار الدلانير الكويتية التي لزمت للحصول عمل ا العملة الاجنبية .
- ٣ وعند سداد القرض ، او الغوائد ، او التكاليف الاخرى ، يجوز ان يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقرض وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه بالحصول عسلى الدنانير الكوبتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لاخر . ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقيسة الا من الوقت الذي يتسلم فيسه الصندوق فعلا باللنانيد ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقيسة الا من الوقت الذي يتسلم فيسه الصندوق فعلا باللنانيد ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقيسة الا من الوقت الذي يتسلم فيسه الصندوق فعلا باللنانيد ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقيسة الا من الوقت الذي يتسلم فيسه الصندوق فعلا بالدنانية المناسم المناسم
 - الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منها . - كلما اقتض تعاسة ما الاتناة لا تم رسم من المسلمة على المسلم المسلم المسلم المسلمة على المس
- كليا اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملـــة بالنسبة لعملة اخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك الحر في حدود المعقول .

نادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ا يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطاوأ لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول ابريل (نيسان) ١٩٧٧ ، أو لتمويل بضالع اشتريت بعملة المقترض الا أذا وافق الصندوق على غير ذلك .

- يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا للاوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن بقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهاني غير قابل للرجوع فية بان يدفع للمقترض او للغير ثمن بضائع بمولة من القرض ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا الغي القرض او اوقف حتى المقترض في السحب .
- ٣ عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج اللي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .
- وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي في هذه المادة ، يجب ان تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا ادا انفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- إ على المقترض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق و حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- و طلبات السحب و المستندات و الادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون و الشكل لا ثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة و ان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الاغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الا تفاقبة .
- ١- يلتزم المقترض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول ٢من هذه الاتفاقية وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقترض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .
- ٧- يلتزم المقترض بان يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط، وأن لايستعملها في غير ذلك مطلقا ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .
- ١٠- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء الى المقترض أو لاذنه و امره .
 ١٠- ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ يونيو (حزيران) ١٩٨٠ او اي تاريخ آخريتم
 - الانفاق عليه بين المقترض والصندوق .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيال المشروع

- ا أ يقوم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدوده
 (وتسمى فيما بعد الشركة) بالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .
- ودون الحلال بعمومية الفقرة (أ) السابقة فان المقترض سيقــوم باعادة اقراض حصيلة هذا القرض الى الشركة بفائدة مقدارها ثمانية بالمائة سنويا (٨ ٪) على ان يندد هذا القرض على تسع سنوات بعد فترا المهال تنتهي في ١٩٨٠/٩/١٥ وباقســاط نصف سنوية يستحــق اولها في ١٩٨٠/٩/١٥ وآخرهــة في ١٩٨٠/٩/١٠ والقســاط نصف سنوية يستحــق اولها في ١٩٨٠/٩/١٥ وآخرهــة



- ج يقوم المقترض بوضع حصيلة الفرق بين الفائدة المستحة على القرض الاصلي المبرم مع الصندوق، والفائدة المستحقة على القرض الفرعي المبرم مع الشركة في حساب توفير لدى البنك الانماء الصناعي الاردني، وتستعمل هذه الحصيلة وفوائدها المتراكمة في اغراض التنمية الاقتصادية بالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق. ويقوم المقترض باخطار الصندوق برصيد الحساب المذكور في آئم كل سنة مالية.
- ٢ أ تتولى الشركة تنفيذ القسم (١) من المشروع المبين في الوصف الوارد ما لجدول رقم ٢ من هذه الاتفائية
 ويتخذ المقترض التدابير التي نكفل قيام الشركة باالمخول في اتفاق مع مؤسسة سكة حديد العقبة ، يوانق عليه الصندوق ، لتشغيل وصيانة فاقلات الفوسفات التي يشتمل عليها القسم ١ (و) من المشروع .
- ب تتولى تنفيذ الاجراء (أ) و (ب) و (ج) من القسم الثاني من المشروع مؤسسة سكة حديد العقبة بنها تختص دائرة ميناء العقبة بالجزء (د من القسم ٢ من المشروع .
- سائل المقترض بان يتخذ من وسائل الاشراف ما يكفل ان يتم تنفيذ المشروع بالمناية والكفاءة اللازمتين وطبقا للاسس الهندسية والمالية والادارية السليمة .
- علتزم المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بتعيين مدير للمشروع متفرغ ومقيم في منطقة المشروع،
 يتمتع بالخبرة والكفاءة اللازمة ويوافق عليه الصندوق وكذلك بتعيين مساعدين اثنين له احدهما للمصنع رقم(۱)
 والاخر للمصنع رقم (۲) .
 - . عقود تنفيذ المشروع تتم بموافقة الصندوق .
- بالتزم المقترض باتخاذ الترتيبات التي تكفل توفر جميع المبالغ اللازمة لتمويل المشروع بالاضافة لقرض الصندوق وبحيث تتوفر تلك المبالغ حال نشوء الحاجة اليها طبقا لبرنامج تنفيذ المشروع .
- ٧ يتخد المقترض الترتيبات التي تكفل موافاة الصندوق بجميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعد التنفيذ الحاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، وكذلك موافاة الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لاخر .
- ٨ يلتزم المقترض بانخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بامساك سجلات مستوفاة يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ،و تتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) وتوضع على نحو سليم يتفق دع الاسس المحاسبية المتعارف عايها ، المركز المالي للشركة وعملياتها .
- . سيمكن المقترض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع المولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعقلة بالمشروع ، وسيهيء المقترض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .
- ٩ يتخد المقترض من التدابير ما يكفل ان ادارة المشروع وصيانته وكذلك ادارة وصيانة المرافق غير الداخلة
 في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع ستتم وفقا للاسس الهندسية والمالة
 و الادارية السليمة .

- 1~ سيتعاون المقترض والصندوق تعاونا وثيتما يكفل نحقيق اغراض القرض ولهلم الغاية يزود كل من الطرفين الاخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .
- وسيقوم المقترض والصندوق من حين لاخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقــة بافراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بان يقوم باخطار الصندوق فورا بأي عامل بكون من شأنه ان يعرقل تحقيق أغراض القرض (بمــا في ذلك زيادة تكــاليف المشروع في المستقبل) زيادة ملموسة عن التقدير الحالي او ينطوي على تهديد بلاك .
- الله المقترض بنفسه او بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ضد المخاطر المتعلقة بشر ائهسا ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمباللغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجب دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بهدا شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .
- وكللك يقوم المقترض بنهسه او بالواسطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع لمدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السلم .
- ١١ يتخد المقترض النرتيبات التي تكفل بان تعمل الشركة طبقا لانظمة وقواعد كفيلة بتحقيق اغراض المشروع ،
 ويوافق عليها الصندوق وان يكون للشركة من الصلاحيات والادارة ما يؤهلها لتنفيد المشروع وادارته بالعناية والكفاءة اللازمتين .
- وبقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعساون المشترك القائم بين الطرفين باي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للشركة او لتعديل القواعد والانظامة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .
- ١١- بتخد المقترض الترقيبات التي تكفل قيام الشركة في ظرف وجيز باجراء دراسة لهيكلها التنظيمي ونظامها المحاسبي بغية تطويرهما ، ويعهد بهده الدراسة لمستشارين متخصصين يتم اختيارهم كما تحدد شروط استخدامهم والمهام المناطة بهم بموافقة الصندوق .
- ١١- يتخد المقترض التدابير التي تكفل قيام الشركة باستيعاب العالة الفائصة في بعض اقسامها ، وذلك في المشروع التوسعي الذي تضطلع به ، مع قيام الشركة في نفس الوقت بوضع خطة لاستخدام وتوزيع القوى العاملـــة في الشركة بحيث يتسنى تحاشي الفائص في اليد العاملة .
- العام المقترض باعاد التداوير التي تكفل قيام الشركة بوضع وتنفيذ خطة لتدريب العاملين لمواجه احتياجات التوسع في عملياتها ، وبوجه خاص لتدريب الفنيين اللازمين للعمل في المصنعين رقم (١) ورقم (٢) ولتشغيل الغارفة التي سيتم الحصول عليها في نطاق المشروع .
- ١١- يتخد لمقترض الترتيبات التي تكفل قيام الشركة بتعيين مدير ماني تتوفر لديه الحبرة والكفاءة اللازمـــة في مجال الادارة المالية والتخطيط المالي وذلك على النحو الذي يعتبره الصندوق مناسبا .
- ١١- يلتزم المقترض باتحاذ الترتيبات الكفيلة بان تحافظ الشركة في جميع الاوقات عسلى نسبة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة لا تقل عن ١٠٠ . ولاغراض هذا النص يقصد بسارة و الاصول المتداولة ، النقود السائلة والاوراق المالية القابلة للتحويل الى نقود سائلة والحسابات المستحقة الدفع خلال سنة واحدة والموجودات التي تم جردها و يقصد وبالخصوم المتداولة ، الديون والالهزامات الاخرى المستحقة او التي يجوز المطالبة بها خلال سنة بما في ذلك أي جزء من دن طويل الاجل بستحق دفعه خلال سنة .

Spill in 126

- ١٨ ــ يلتزم المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بالا تدخل الشركة في التزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كانسبترتب عن هذا الدين ان يقل الدخل المتوقع تحقيقه عن عمليات الشركة في اي سنة مالية عن مثلي مجموع الاموال المطلوبة لخدمة الديون في تلك السنة . ولاغراض هذا النص يقصد بعبدارة « دين » اي دين او جزء من دين يزيد اجلمه عن سنة واحدة ويقصد بعبارة « مجموع الاموال المطلوبة لخدمة الديون » مجموع المبالغ اللازمة لمواجهة اقساط السداد المستحقة والفوائد والتكاليف الاخرى على القروض التي يزيد اجلها عن سنة واحدة واي مبالغ مستحقة الدفع لاي حساب مخصص لاستهلاك القروض .
- ١٩ يلتزم المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بالا تدخل الشركة في الالنزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيترتب عن هله الدين زيادة نسبة ديون الشركة الى حقوق المساهمين فيها عن ٥٥: ٥٠ ولاغراض هذا النص يقصد بعبارة و دين ، اي دين يزيد اجله حن سنة و احدة بما في ذلك اي ضمان تلتزم به الشركة لاي دين من هله القبيل. ويقصد بعبارة وحقوق المساهمين ، مجموع راسمال الشركة والفوائض والاحتياطات غير المخصصة لتغطية التزامات محددة .
- ٢ ــ يتخذ المقترض التدابير التي تكفل قيام الشركة باقتطاع ما لا يقل عن نسبة ١٠٪ مــ ن صافي الارباح المتحقة في أي سنة وتحويلها لحساب الاحتياطي الاختياري لغرض تمويل برامج التوسع في المستقبل .
- ٣٧ ــ يلتزم المقترض باتخاذ الترتيبات التي تكفل محديد تعرفة نقل الفوسفات بالسكة الحديد على النحو الذي يتفق مع تحقيق اغراض المشروع ومنافعه، ويؤدي في نفس الوقت الى تمكين مؤسسة سكة حديد العقبة من تغطبة التكاليف المعقولة لعمليات نقل الفوسفات ومواجهة اقساط اية قروض طويلة الاجل مع الفوائد المستحقة ، وذلك بالقدر الذي تزيد به تلك الاقساط عن مقسابل الاستهلاك بالاضافة لتحقيق فائض معقول لتحسين خدماتها بالنسة لنقل الفوسفات .
- ٣٣ يقرر المقترض والصندوق ان في نيتهما ان لا يتمتع اي قرض خارجي اخر باولوية على فرض الصندوق ، عن طريق انشاء ضان عبني على اموال الحكومة وتحقيقا للمان فان المقترض يلتزم ويتعهد بانه في حالة انشاء او قبام اي ضمان عبني على اموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائيا وبنفس المقدار وبدات درجة الاولوية ، كفيلا لسداد اصل قرض الصندوق مع الفوائد والتكاليف الاخرى ، ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ، على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الاتية .
 - أ ـــ احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد تمن الشراء.
- ب احوال ترتيب ف إذات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر
 من التاريخ الاصلي لنشوئها ومفروض ان يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .
- ج احوال الضانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة
 على الاكثر من التاريخ الاصلى لنشوشها .
- ويشمل اصطلاح ه اموال الحكومة » المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية واموال الاقسام الادارية والمحكومة الادارية التابعة لماك الاقسام الادارية والمحكومة الدارية التابعة لماك الماكري . المركزية بما في ذلك البنك المركزي او أي مؤسسة مصرفية تقوم باعمال البنك المركزي .

- ـ بلتزم المقترض بان يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل دون اي خصم ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر اد في المستقبل.
- ا مله الاتفاقية والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك يكون معفى مسن اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيسه سواء في الحاضر او في المستقبل وسيقوم المقترض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقسة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .
- ١٦- باتزم المقترض بان بتخذ بنفسه او بالواسطة اي اجراء او عمل لازم لتنفيذ المشروع ، وبأن لا يقوم باي عمل او يسمح بقيام باي عمل من شأنه عرقلة او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص هذه الاتفاقية .
 ١٢- يكون سداد اصل القرص والفوائد والتكاليف الاخرى معفى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض او المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل
 - ١-جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معفى من التأميم والمصادرةوالحجز .
- ١٢-جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق ومأشابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة
 بالنسة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

المسادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

- بحق للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بالملك. على انه لابجوز للمقترض ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر عنه تعهداً نهاثيا غير قابل الرجوع فيه طبقا للفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- اذا قام بسبب من الاسباب الاتية ، واستمر قائماً يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض ان يـوقف سحب اي مبلغ من القرض.
- اً عدم قيام المقدر ض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامــه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اتفاقية قرض اخرى بين المقدّرض والصندوق.
- ب عدم قيام المقترض كلياً اوجزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها او تقصيره في تنفيذ اي من التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية قرض المصنع رقم (Y) .
- ج قيام الصندوق باخطار المقرض بانه قد اوقف السحب طبقا لانفاقية قرض اخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .
 - د قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يقوم المقترض بتنفيلمالتزاماته في هذه الاتفاقية .
- يكون لقيام اي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الانفاقية من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها . ويظل حق المقترض في ان يسحب اي مبلخ من القرض موقوفا ، كليا او جزئيا ، حسب الاحوال، الى ان ينعدم السبباو الاسباب التي من اجلها اوقف السحب، او الى ان يقوم الصندوق باخطار المقترض باعادة حقه في السحب على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار يعود للمقترض حقه في السحب محدودا في لقدر ومقيدا بالشروط المبيئة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لايؤثر في اي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات ، المترتبة على قيام اي سبب آخر او اي سبب لاحق من اسباب الايقاف .

- ٣ في حالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الحامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين برما يعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الحامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض يحق للصندوق حينئد او في وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذلك لايزال قائما ، ووفقا لما يراه ، ان بغرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقاو واجب الاداء فورا . و بناء على ذلك ، يصبح اصل القرض مستحقار واجب الاداء فورا . و بناء على ذلك .
- ٤ اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفا لمدة ثلاثين يوما ، و اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحددة في الفقرة ٩ من المادة الثالثة من هذه الانفاقية ، فانسه يجوز للصندوق ان يخطر المقترض بأنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب . و بموجب هـذا الاخطار يعتبر ذلك الجزء من القرض ملغي .
- اي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقاف لحق المقترض في السحب ، لاينطبق على المبالغ الصادر عنهامن الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة ٢ من المسادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصا صربا علاف ذلك .
 - يستقطح المبلغ الملغى من القرض من اقساط السداد استقطاعا نسبيا ، بنسبة الاقساط الى بعضها .
- ٧ فيما عدا مانص عليه في هده المادة الحامسة ، تظل جميع احكام هده الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او يقاف السحب

المادة السادسة قوة الزام هذه الاتفاقيسة أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

- حقوق والنزامات كل من الصندوق والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية ، تكون صحيحة ونافلة طبة الاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية ولايحق لاي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات ، بان اي حكم من احكام هذه الاتفاقية غير صحبح او غير نافذ ، استنادا الى اي سبب كان .
- ٣ عدم استعبال اي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الانفاقية او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه لل الاتفاقية او باستعبال سلطة من سلطانه بمقتضاه ، لايخل باي حق من حقوقه ، و لايفسر على انه تنازل عن الحن او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعباله او التمسك به ، كما ان اي اجراء يتخذه احد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لايخل بحقه في ان يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الانفاقية .
- ٣ يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذه الانفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما . فاذا لم يتم الاتفاق الودي بينهما عرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة يعين كل طرف عضوا من اعضامًا ، ويعين رئيسها الامين العام للجامعة العربية بناء على طلب اي من الطرفين . وعلى اللجنة ان تنتهي من اعمالما في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .
- فاذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة ، او اذا كان قد تعدر تشكيلها اصلا لامتناع الحد الطرفين عن نميين العضو الذي يمثله بها ، عرض الحلاف على التحكيم حسب ماهو مبين في الفقرة التالية .

. تذكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث الرجع باثفاق الطرفين. وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقـــة التي عين بها المحكم الاصلي ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الاخر مشتملاً على بيان واضح بطبيعة الخلاف الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويص المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم الممين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم اسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه و رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم .

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجع خلال ستين يوما من بدء أجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين ان بطاب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجع .

تنعقد هيئة التحكيم لاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهمــــا المرجع . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبيح فرصة عادلة لسماع اقوال كل من الطرفين وتفصل حضوريا اوغيابيا في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها باغلبية الاصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابة وان يوقع من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفذه.

بحدد الطرفان مقدار انعاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الاشخاص الدين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم. فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار ذلك الاتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم قامت المبئه بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف ، ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفائة الخاصة التي انفقها في التحكيم بينها وتقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين. وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة متوزيع هذ، المصروفات بين الطرفين واجراعات وطريقة دفعها.

وتطبق هيئة التحكيم المباديء العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ومباديء

الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اي خلاف بين الطرفين او مطالبـــة من احدهما تجب اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

- اعلان احد الطرفين للاخر باي اجراء مـن الاجراءات المنصوص عليها في هذه المــادة يتم بالطريقة والشكل المتصوص عليها في الفقرة (١) من الماءة السابعة ويقرر الطرفان تنازلهامن الان عن التمسك بان يجري الاعلان بأي طريقة اخرى .

المادة السابعة احكام متفرقة

ا- كلطلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الاخر بناء على هذه الاتفاقية ، أو بمناسبة تطبيقها، يتعين ان يكون كتابة ، وفيا عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد تقدم والاخطار قد تم قانوان، بمجرد ان يسلم بالميد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفائية او اي عنوان اخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الاخر .

٣ -- يقدم المقترض الى الصندوق ، المستنداتاارسمية المستوفاةالتي تدل على صلاحيةو تفويض الشخض او الاشغام اللَّذِينَ سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقيه ، أو اللَّذِين سيقومون نبانٍ عن المقنرض باتخاذاي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفافية مع نماذح من توقيـــع كل منهم.

٣ - يمثل المقترض في انخاذ أي اجراء يجوز أو يجب انخاذه بناء على هذه الاتقاقية ، وفي التوقيع على اي مستند بونم عليه تطبيقاً لها رئيس المجلس القومي للتخطيط أو أي شخص بنيبه عنه بموجـــب تفويض كتابي رسمي . وأي المقترض المذكور ، أو اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رآيه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التمزامات المقترض زيادة كبيرة. ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة.

نفاذ الاتفاقية وانتهاؤهـــا

- · _ لانصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة وافية تفيد :
- (أ) ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قدتم بموجب تفويض قانوني وانه قدتم التصديق عليها على النح
- (ب) أنه قد تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لاعادة اقراض حصيلة القرض الى الشركة وفقا لشروط واوضاع مفبواً
- (ج) انه قد تم عقد اتفاق بين الشركة ومؤسسة سكة حديد العقبة لتشغيل وصيانة ناقلات الفوسفاتاللي يشتمل عليها القسم ١ (و) من المشروع : وذلك بشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق .
- ٢ يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق ، كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية ن الجهة الرسمية المختصة بان هدهالاتفاقيةقد ابرمت من جانبالمقترض بناء على تفويض قانوني وانهاقد تمالتصابن عليها على النحو اللازم قانونا وانها صحيحة وملزمة للمقترض طبقا لاحكامها .
- ٣ اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة، قام بارسال برقية الى المقترض ال هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- ٤ اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، في ظروف ٩٠ يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصح ان يتفق عليها الطرفان فأنه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحقان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند اعطاء هذاالاخطار تنتهي هذه الانفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المتر تبةعليها فورا .
- للفرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفسات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منهما ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ ــ (المشروع) يعني المشروع او المشروعات او المخطط او المخططات التي من اجلها عقد القرض والوارد في الجدول ٢ من الاتفاقية او حسبها يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق.

٢ - د بضاعة ، او د بضائع ، تعني الموارد والمهمات والالات والادوات والحدمات المطلوبة للمشروع . وثمن البضائع يشمل دائمًا تكاليف استيرادها الى دولة المقترض.

٣ – 1 الشركة ٤ تعني شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحلودة ، شركة مساهمة اردنية تأسست سنة١٩٥٣ طبقا لنصوص قانون التجارة العثماني ونصوص قرار تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ ووفقتاوضاعها طبقالقانون الشركات الاردني لسنة ١٩٦٢ وقوانين الشركات الاردنية اللاحقة .

العناوين الاتية محددة اعمالا للفقرة ١ من المادة السابعة ;

عنوان المقترض :

المجلس القومي للتخطيط

صندق بريد ٥٥٥ ، عمان ، المملكة الاردنية الحاشمية

العنوان البرقى :

المجلس القومي للتخءايط ــ عمان

عنوان المصندوق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد (۲۹۲۱)

الكويت ــ دولة الكويت

العنوان البرتمي : الصندوق ــ الكويت

لم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا ، من جانب الطرفين من خمس نسخ ، كل منها تعتبر اصلا ، وتعتبر جميعا مستندا واحدا .

> عن محكومة المملكة الاردنية الماشمية المفوض في التوقيع

رثيس مجلس الادارة المفوض

عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

الجدول رقم (۱)

اقساط السداد

۱۹۸۱ ۱۹۸۱ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲	مقدار القسط المستحق سدادا لاصل القرض مقدر ا بالدينار الكويتي	تاريخ استحقاق الاقساط	
۱۹۸۱ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۰ ۱۹۸۳ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۸۹ <th>۰۰۰ر ۳۷</th> <th>11/4</th> <th>اول اکتوبر</th>	۰۰۰ر ۳۷	11/4	اول اکتوبر
۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳	YV ••••	1441	اول ابريل
الابدول ۱۹۸۲ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰	٠٠٠٠ ٣٧٠)	1441	اول اکتوبر
الريل ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳ ۱۹۸۳	*****	14.4	اول ابريل
الان الانكار	******	1447	اول اكتوبر
۱۹۸٤ ۱۹۰۰۰۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۵ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۳ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۸ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۰۰۰ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ <	******	۱۹۸۳	اول ابریل
الاجتوار ۱۹۸۹ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰	******	1944	اول اكتوبر
۳۷۰٫۰۰۰ ۱۹۸۵ ۳۷۰٫۰۰۰ ۱۹۸۲ ۱۹۸۳ ۱۹۸۰ ۳۷۰٫۰۰۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷٫۰۰۰ ۱۹۹۱ ۱۲۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰ ۱۹۷۰ ۱۹۹۰	******	19.08	اول ابریل
الاحتوار ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰ ۱۹۸۰	۳۷۰٫۰۰۰	3AP/	اول اكتوىر
۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲ ۱۹۸۲	*****	1440	اول ابریل
۲۷۰۰۰ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۹۱ ۱۹۸۹ ۱۹۹۱ ۱۹۸۹ ۱۹۹۱ ۱۹۸۹ ۱۹۹۱ ۱۹۸۹ ۱۹۹۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۱ ۱۹۷۰ ۱۹۹۱ ۱۹۲ ۱۹۹۱ ۱۹۲ ۱۹۹۱ ۱۹۳ ۱۹۹۱	۲۷۰٫۰۰۰	1940	اول اكتوبر
۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۷ ۱۹۸۸ ۱۹۸۷ ۱۹۸۸ ۱۹۸۸	. ****	1447	اول ابریل
۱۹۸۷ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۸ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۹ ،۱۰۰۰ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹ ۱۹۸۹	******	14/1	اول اكتوبر
ابريل ١٩٨٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ الميل ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ الميل ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ ، ١٩٨٩ الميل ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ الميل ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ الميل ١٩٩٠ الميل ١٩٩١ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ الميل ١٩٩١ الميل ١٩٩١ ، ١٩٩١ الميل ١٩٩١ الميل ١٩٩١ الميل ١٩٩١ ، ١٩٩١ الميل ١٩٩	****	1944	اول ابريل
الريل ١٩٨٨ اكتوبر ١٩٨٩ اكتوبر ١٩٨٩ اكتوبر ١٩٨٩ الريل ١٩٩٠ الريل ١٩٩٠ الريل ١٩٩١	۳۷۰٫۰۰۰	1444	ول اكتوبر
ابريل ١٩٨٩ اكتوبر ١٩٨٩ ابريل ١٩٩٠ اكتوبر ١٩٩٠ اكتوبر ١٩٩١ ابريل ١٩٩١	•	1444	ول ابريل
اکتوبر ۱۹۸۹ ، ، ، ر ۳۷۰ ابریل ۱۹۹۰ ، ، ر ۳۷۰ ابریل ۱۹۹۰ ، ، ر ۳۷۰ اکتوبر ۱۹۹۰ ابریل ۱۹۹۱ ، ، ر ۳۷۰ ابریل ۱۹۹۱ ، ، ر ۳۸۰ ابریل ۱۹۹۱ اکتوبر ۱۹۹۱ اکتوبر ۱۹۹۱ ، ، ر ۳۸۰ ا	THE POST OF TWO	1411	ول اكتوبر
ابريل ١٩٩٠ ، ١٠٠٠ الاجتوبر ١٩٩٠ ، ١٠٠٠ الاجتوبر ١٩٩٠ الاجتوبر ١٩٩٠ الاجتوبر ١٩٩١ الاجتوبر الاجتوبر ١٩٩١ الاجتوبر ١٩٩١ الاجتوبر ١٩٩١ الاجتوبر ١٩٩١ الاجتوبر	1 (a) (b) (c) (c) (b) (c) (c)	14/4	ول ابر يل
ابریل ۱۹۹۰ اکتوبر ۱۹۹۰ ابریل ۱۹۹۱ اکتوبر ۱۹۹۱	1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.1.	14/4	ول اکتوبر
الحقوير ١٩٩١ ، ، ، و ٣٧٠ العقوير ١٩٩١ العقوير العقوير ١٩٩١ العقوير ١٩٩٤ العقوير العقوير العقوير العقوير العقوير العقوير العقوير العقوير العقوير الع	۳۷ •,•••	144 •	ول ابريل
اکتوبر ۱۹۹۱	77		رل اکتوبر
	WY.J.	1441	رل ابریل
	Part of the WAY	1441	رل اکتوبر
ایریل ۱۹۹۲ مرابع این در این	۰۰۰ر ۳۸۰	1444	ل ابريل

on April 19 de Maria (1909). The April 19 de April 1909. The transport of the Alberta Control of the A

الجدول رقم (۲) وصف المشروع

بشتمل المشروع على التسهيلات والوسائل اللازمة لزيادة انتاج الفوسفات من مناجم الحسا من ٢٥ر١ مليون طن سزبا الى ٢ر٤ مليون طن سنويا مع توسيع طاقة نقل الفوسفات . ويتكون المشروع من عدة اجزاء على النحو التالي :

أ_ ئوسيع مصنع الحسا رقم (١).

ب بناء مصنع الحسا رقم (٢) ، (مصنع الوادي الابيض).

ج۔ شراء وترکیب غارفة (در اجلاین) بقدرة ٠٠٠ و ٩٠ کیلو جرام لتعمل في دائرة نصف قطرها حوالي ٧٦ متر

د – معونة فنية لدراسة نظم الحسابات والتنظيم الاداري لشركة مناجم الفوسفات الاردنية وخبراء لمساعدة الشركة .

ه – شراء و تركيب مصنع اختباري .

ر - شراء ١٧٠ ناقلة قادوسية لنقل الفوسفات بالسكة الحديد .

ز ـ شراء وتركيب مولد كهر بائي سعة ستة ميجاوات في محطة كهرباء الحسا .

مدخط ضغط عالي لنقل الكهر باء من محطة الحسا الى موقع الغارفة .

﴿ - الاعمال والمنشآت التكميلية الاخرى بما في ذلك وسائل تحميل الناقلات القادوسية في المصنع الحسا رقم ٢ .

نسم ۲

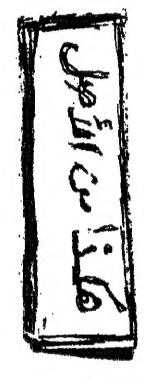
ا – شراء ثلاثة قاطرات ديزل و ٠ ٤ ناقلة قادوسية وادخال محسينات على سكة حديد العقبة .

ب- شراء ثلاثة عشر قاطرة ديزل .

د – بناء مستودعات تخزين الفوسفات ووسائل تفريغه وشحنه في ميناء العقبة .

قائمة البضائع التي ستمول من القرص

النسبة المئوية للتكلفة بالعملات لاجنبية والتي تمول من القرض		البند
100	۱۸۰ر٤	الغارفة ومنحقاتها
144	. 14.	المعونة الفشية
1		المصنع الاشتتباري
1	۵۳۳۵	الناقلات القادو سمة
1	181	المولد الكهربائي
-	14.	احباطي
	۸٫۹۰۰	



المملكة الاردنية الهاشمية التاريح: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صندوق البريد.٢٩٢١ الكويت ــ دولة الكويت السادة المحترمين،

الموضوع: قائمة البضائـع التي تمـــول من القرض

نشير الى الفقرة ٦ من المادة الثالثة من اتفاقية قرض مشروع زيادة انتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله ، التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم ، وترفق لكم مع هذا قائمة ببيان البضائع التي خصص القرض لتمويلها مع بيان النسبةالي تمول من التكاليف العائدة لكل بند منها ، ونود ان نؤكد موافقتنا على ان حصيلة القرض لن تستخدم لتغطية ابة ضرائب مفروضة بموجب القوانين السارية في المملكة الاردنية الهاشمية على اية بضائع او خدمات او على استيرادها او صنعها او شرائها .

وبالاشارة للفقرة (٥) من المادة الرابعة من اتفاقية القرض المذكورة فاننا نؤكد موافقتنا على ان يتم الحصول على جميع البضائع التي تمول من القرض عن طريق مناقصات مفتوحة عالمياً ، مالم يوافق الصندوق على غير ذلك ، وصنقوم المتحاذ الاجراءات التي تكفل موافاة الصندوق بأي عقود تزيسد قيمتها المقدرة عن مبلسغ (٣٠٠٠٠) دينار كويني للموافقة عابها قبل ابرامها .

واذ نأمل ان يكون ما تقدم مطابقا للتفاهم المتبادل بين الجانبين ، فاننا نرجو منكم تأييد ذلك ، مع تأكيد موافقتكم على قائمة البضائع المرفقة ، وذلك بالتوقيع على صورة هذا الخطاب المرفقة واعادتها الينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المملكة الاردنية الماشية

عنها : المفوض بالتوقيع

نوافـــق ء

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه : رئيس مجلس الادارة المفوض

نى رائسين للفعل ملك الملكة للوالانية (الماسمية

بمنتفى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من المدستور وبئاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٣/٢٤

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي وثأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قا:ون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

لان ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القصاء اسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الله ٢ - يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

ز – ان یکون : ــ

١ – قد عمل محاميا استاذا لمدة لاتقل عن سنتين ، او

٢ ـــ حاصلاً على شهادة الدكتوراة في الحقوق ، او

حاصلا على شهادة الماجستير في الحقوق وعمل لمدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله عسلى تلك
 الشهادة اما قاضيا في محكمة خاصة او مدحيا عاما فيها او كاتبا في المحاكم النظامية ، او

عمل قاضيا تحت التدريب لمدة سنة واحدة على الأقل ، أو بيربير

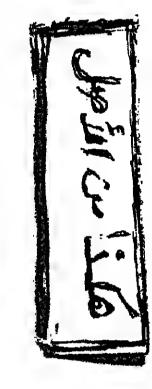
حاصلا على شهادة من معهد للدروس القضائية يعتمده المجلس بناء على تنسيب الوزير ، او

للَّانَهُ ٣ - يَلْغَى نَصَ الْفَقْرَةَ (أ) من المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التألي :--

أ - من حصل على شهادة ماجستير في الحقوق او مايعادلها ، او حصل على دبلوم في الحقوق من معهد معبّر ف به لا تقل مدة الدراسة لميه عن سنة واحدة بعد الحصول على الليسانس على ان يكون قلم على في الاعمال الكتابية في المحاكم النظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله على الدبلوم .

الله المادة (١٣) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات (ب) و (ج)و (د) التالية اليها : __

ب- بالرخم مما ورد في اي تشريع آخر للمجلس ان يعين الشخص المراد تعبينه في وظيفة قضائية في الدرجة التي يراها مناسبة له في ضوء كفاءته العلمية وخبرته العملية شريطة ان لا يعين في درجـــة اعلى من اللرجة التي يشغلها اعلى اقرائه درجة بمن تخرجوا معه في نفس السنة من القضاة العاملين :



Spill Co 16

شريطة ان يستمر في خدمة القضاء لمدة لاتقـل عن عنر المسين المادة (١١٤) من الدستور الموقعة العالم المادة العالم المادة المادة (١١٤) من الدستور

على أساس وبناه على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٢/٢/٢ نامر بوضع النظام الآتي : – ق نعلية تبل ق نعلية تبل

نظام جوائز الدولة التقديرية للاداب والفنون

صادر بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور

الله الله النظام (نظام جو الز الدولة التقديرية الاداب والفنون لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ لشره في الجريدة الرسمية .

الذلا – تكون جوائز الدولة التقديرية التي تمنح وفق احكام هذا النظام على الوجه التالي : –

ــ شهادة الدولة التقديرية ،

ب - جائزة نقدية مقدارها الف دينار اردئي .

الله الله المنقافة والشباب في بداية كل عام لجنة او اكثر وبالعـــد من الاعضاء الذي يراه مناسبا لكل لجنة يختارهم من المهتمين بالشؤون الادبية والثقافية . وتتولى هذه اللجان وضع قواعد واسس منح شهادات الدولة التقديرية وجوائزها النقدية ، ويتم اعتمادها بعد موافقة الوزير عليها .

الله ألم على على الدولة التقديرية وجوائزها النقدية بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير بناء على توصية من اللمجان المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام ، على ان يقترن قرار مجلس الوزراء بالارادة المكية المسامية ويتولى الوزير اعلان النتائج النهائية وتحديد موحد الاحتفال بتسليم الشهادات والجوائز. المناز النقاية المستحق الشهادات والجوائز النقدية غرير مقتبس ،

وصادرا او منتجا بمد صدور هذا النظام او خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة قبل صدوره .

الانة " تمنح شهادة الدولة التقديرية والجائزة النقدية مرة واحسدة للاديب او الفنان الاردني ولوزير الثقافسة
والشباب منحها في حالات خاصة لاديب او فنسان غير اردني اذا قدم نتاجا ابداعيا متميزا ذا قيمسة

الله عنى المجالات التقديرية والجائة النقدية او احداهما في المجالات التالية :-

أ – الرواية او المسرحية او المجموعة القصصية

ne.

ج – الابحاث او الدراسات

د – الفنون التشكيلية

ا - تاريخ المملكة الاردنية الماشمية

و – اي نتاج ادبي او فني او ثقافي في الحبالات التي لم يرد ذكرها في الفقرات السابقه اذا رأى وزير الثقافة والشباب ذلك . حــ عند تعيين احــد المحامين في وظيفة قضائية محسب له نصف المــدة التي مارس فيها المحاماة كما استاذ بصورة فعلية خدمة مقبولة للتقاعد ، شريطة ان يستمر في خدمة القضاء لمدة لاتقـــل عن عنر سنوات من تاريخ تعيينه ما لم يحل دون اتمامها المرض المقعد او الوفــاة وان تستوفى منه العائــدان التقاعدية عن تلك المدة طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها ، وتحسب تلك العائـــدات على اماس الراتب الاول اللي تقاضاه عند تعيينه في الوظيفة القضائية بعد العمل في المحاماة .

د ــ تسري احكام الفقرة (ج) من هذه المادة على اي قاض كان قد عمل كمحام استاذ بصورة نعليتنال تعيينه في سلك القضاء شريطة ان يستمر في وظيفته القضائية لمدة لاتقل عن خمس سنوات من تاريخ سريان احكام هذا القانون مالم يحل دون اتمامها المرض المقعد او الوفاة .

المادة ٥ ـــ يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ .

المادة ١٤ – بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر للمجلس القضائي بتنسيب من الوزيـــر ان بجبل على التقاعد اي قاض اكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المعمول به،وبكون قراره في هذه الحالة غير قابل الطعن امام اي مرجع قضائي او اداري .

ولا يجـ وز لرئيس المجلس القضائي او لاي من اعضائه حضـ ور اجتماع المجلس عند بحث التنسيب باحالته على التقاعد .

المادة ٦ – تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي بالغاء الفقر تين (ب) و (ج) منهما يكاملهما ، وشطب ترتبم المفقرة (أ) من مطلعها .

المادة ٧ ـ يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الاصلي ، ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ المادة • ٤ ـ لا يجوز ان يجتمع في هيئة واحدة في اي محكمة قاضيان بينهما قرابة او مصاهرة حتى اللاجة المادة • ٤ ـ لا يجوز ان يجتمع في هيئة واحدة في اي محكمة قاضيان بينهما قرابة او مصاهرة حتى اللاجة

الحسين بن طلال

	زراء الخارجية والدفاع	ورير البربية والتعلم ور دولة لشؤون رئاسة الق الدكاور عبد السلام الم	وريــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	السياحة والآثار غالب بركات
3	وزيــــر وزيــــر الزراعة العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولسة الشنؤون الخارسيسة بحسن ابراهيم	ة العمـــل	وزير الاوقاف الشؤون والمقـــسات الاسلاميــــ كامل الشريف
	وزيد حليسة الموين بان عراد بالمووان القاسم	كــــالة الله	وزير المواصد الصحـــة بالو عبد الرؤوف	وزيـــر الشؤوئ البلدية والقروية ابراهيم ايوب
	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الماليـــة الصنا	وزيـــــر لاشغال العامسة ' ينعيد بيئو	النقب النقب ا

نى را الله المالية المالية المالية المالية المالية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٣/٢٠ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۲۰) لسنة ۱۹۷۷

نظام محاكم الاستئناف الشرعية.

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة١٩٧٢

اللاة ١ – يسمى هذا النظام (نظام محاكم الاستثناف الشرعية لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الله ٢ ـ تشكل محكمة استئناف شرعية في كل من عمان والقدس.

الذه ٣ – أ – تختص محكمة الاستثناف الشرعية في عمان بالفصل في الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في النضفة الشرقية من المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - تختص محكمة الاستئناف الشرعية في القدس بالفصل في الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية .

الله 1 - جميع الاحكام المستأنفة التي لم يفصل فيها عند صدور هذا النظام تختص محكمة الاستئناف الشرعية التي استؤنفت اليها بالفصل فيها .

الذة ٥ – يلغى (نظام محكمة الاستثاف الشرعية) رقم (٣) لسنة ١٩٥١ ، كما بلغى اي تشريع اخر الى المدى الله يتعارض مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

1444/4/4

· \

رئيس الوزراء ووزير الحارجيـــة والدفساع مضر بدران	تربية والتعلم ووزير دولة ؤون رئاسة الوزراء تتور عبد السلام المجالي	الدك الدك	وزيـــــر الاعلام عدنان ابو عوده	وزيــــــر السياحـة والآثار غالب بوكات
U-1	اء والتعسمير وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ه زير دولةالشة وال	14.	الاسادميسية
وليـــــر التبوين مو وان القاسم	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	صلات بالوكســالة	وزير الموا ووزير الصحة عبد الرؤوف	ازير الشؤون الملاية والمقروية ابراهيم ايوب
وزيــــــر الثقافة والشباب	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-ر ت	و زی اااا	ازير الاشغال العامة الزيرالنقل بالموكالة

المادة ٨ ــ أ ــ تجوز قسمة الجائزة النقدية بالتساوي على اكثر من مستحق . بــ يجوز حجب الشهادة التقديرية والجائزة النقدية عن اي بجال من المجـــالات المنصوص عليهاني

المادة ٩ ـــ ترصد المخصصات اللازمة لتنفيد احكام هذا النظام في موازنة وزارة الثقافة والشباب ــ دائرة الثقالة والفنون ، ويجري صرفها بقرار من وزير الثقافة والشباب وفق احكام هذا النظام .

المادة ١٠ ــ يصدر وزير الثقافة والشباب التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٧/٣/١

, 0,	,		•	
رايس الوزرا الحــــارجية و مضر بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وون رئاسة السوزراء	دولة لشؤ	وزيـــــر الاحـــالام عدنان ابو عوده	وزیــــر السیاحة والآثار غالب بو کات
ــــــة المــــ	الخارجيسة الزراعي	دونسة للشسؤون	العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيرالاوقافوالشؤون والمقلسات الاسلامية كامل الشويف
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــر الداخليـــــــة	لواصلات ووزير . ة بالوكسسالة	ا الله الله و زير ال الماد ال الصح ــ	وزیسر الشسؤون البلدیـهٔ والقرویسـهٔ ابراهیم ایوب
وديـ	وزيـــر الطناعة والتجارة	ī	وزيــــا المــــال عحمد الدب	وزير الاشغال العامة ووزير'النقل!الوكالة سعيد بيئو
الشريف	المجم اللذائل اللحاق	$\rho_{i_{m+1}} = \mathbf{O}^{m}$		
الشريعب	: , نجم الدبن الدجالي		Carrier to di	
	الحارجية و مضري حضري العام معه احمدعدالا وزيا التموي وزيا	ون رئاسة الـوزراء الحـارجية و رعبد السلام المجالي مضرو -ير ووزيـر وزيــــر وزيـــ الخارجيــة الزراءـــة العــ يم صلاح جمعه احمدعبدالك يم وزيـــر وزيـــ الداخليـــة التموي وزيــر وزيــ الطناعة والتجارة الثقافة	دولة لشؤون رئاسة الــوزراء الحــارجية و الدكتور عبد السلام المجالي مضرير زير الانشاء والتعمير ووزير وزيـــر وزيــد الهــدولــة للشـــؤون الحارجيــة الزراءـــة الهــحسن ابواهيم صلاح جمعه احمدعدال واصلات ووزير وزيـــر وزيـــ وزيـــ الداخليـــة التمويد قوف الروايده سليمان عرار مروا وزيــر وزيــر وزيــر وزيــر وزيــر وزيــ مروا وف الروايده سليمان عرار مروا وزيــر المناعة والتجارة المناعة والتجارة المناعة والتجارة المناعة والتجارة والمناعة والتجارة المناعة والتحارة المناعة والتجارة المناعة والتحارة المناعة والمناعة والتحارة المناعة والمناعة والتحارة المناعة والمناعة والمنا	الاعالام دولة لشؤون رئاسة السوزراء الحارجية و عدنان ابو عوده الدكتور عبد السلام المجالي مضر و وزير وزير الانشاء والتعمير ووزير وزير وزياد العمل المعمل دولة للمسؤون الحارجية الزراعية العمل عصام العجلوني حسن ابواهيم صلاح جمعه احمد عبدالك وزير المواصلات ووزير وزير وزيال وزيال المسحة بالوكسالة الداخلية الداخلية التموي عيد الرؤوف الروايده سليمان عرار مروا وزيار وزيار وزيار مروا وزيار الموايده المسان عرار وزيار الموايدة الداخليات وريار وزيار الموايدة المسان عرار وزيار الموايدة والتجارة المناعة والتجارة المناهة والمناهة والتحارة المناهة والمناهة والمن

and the first of the second section of the second s

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة علىالاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية النمسا الاتحادية بشكلها التالي : ـــ

اتفاقية نقل جوي

حكومة الاتحاد الفدرالي النمساوي

حكومة المملكة الاردنية الهاشمة

قد اتفقتا على ما يلي :

المسادة ١ تعاريسف

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتضي النص خلاف ذلك :

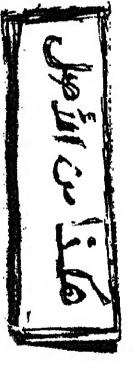
- أ تعنى عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كافون الاول ١٩٤٤ و تقضمن اي ملحق بموجب المادة ٩٠ من المعاهدة واي تعديل للملاحق او للمعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما ان هذه التعديلات قد اقرت من الطرفين المتعاقدين .
- ب تعني عبارة (سلطات الطيران المدني) في حالة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية/مديرية الطيران المدنيون حالة حكومة الاتحاد الفدرالي النمساوي وزارة المواصلات الاتحادية او اية سلطة محولة قانونيا لمهارسة المهام التي تمارسها حاليا السلطتين المذكورتين .
- ج تعني عبارة (مؤسسه الطيران المعينة) مؤسسة طبران جرى تسييم ا ورخص لها طبقا المادة ٣ مـن هذه الاتفاقية.
- د تعنى عبارة (اقليم) فيما يتعلق بالدولـــة مساحات الاراضي والميــــاه الاقليمية المتاحمة لها والتي تحــت سيادة تلك الدولة .
- من عبارة (الحدمة الجوية) اي خدمة جوية منتظمة او غير منتظمة انجزت بطائرة للنقل العام للركاب
 او البريد او البضائع .
- و تعني عبارات (خدمة جوية دوليــة) و (مؤسسة طيران) و (التوقف لاغراض غير تجارية) المانيا المحلمة ما في المادة ٩٦ من المعاهدة .
- ز (السعة) فيها يتعلق بالطائرة تعني مقدار الحمولة المتاحة لتلك الطائرة على خط او مقطع من الحط و
- ر السعة) فيها يتعلق إ (الحدمة المتفق عليها) تعني السعة للطائرة العاملة على هذه الحدمة مضروبة بعدد الرحلات المنقولة بتلك الطائرة مقسمة على فترة معينة وخط او مقطع من الحط

المـــــادة ٢ حقوق النقــــل

- ١- بمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الاخر / الحقوق المحدردة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية دولية منتظمة و / او غير منتظمة على الحطوط المحدردة طبقا للملحق التابع لهذه الاتفاقية . هذه الحدمات والحطوط تسمى فيها بعد (الحدمات المتفق عليها) و (الحطوط المحدودة) عن التوالي . مؤسسات الطيران المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين يجب ان تتمتع من اجل تدبير الحدمات الجوية بالحقوق التالية :
 - آ _ حتى الطيران بدون هبوط غير اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
 - ب حق التوقف في ذلك الاقليم لاغراض غير تجارية و
- ج ... حق التوقف في ذلك الاقليم في نقاط على الحطوط المحدردة بغرض الزال واحد حركسة دولية للركاب والبضائع والبريد .
- ا ليس في الفقرة ١ من هذه المادة ما يحول شركة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تأخذ من اقليم الطرف المتعاقد الاخر ركابوبضائع وبريدلقاء بدل او اجر الىنقطة اخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقدالآخر .

المــــادة ۳ الرشيص الضروري

- ١ يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة الى الطرف المتعاقد الاخر مؤسسة طبران او اكثر لغرض استثمار الحدمات عليها على الحطوط.
- عند تسلم الطرف المتعاقد الاخر ذلك التعيين بجب عليه وتمشيا مع نصوص الفقرات إو د من هذه المادة وبدون
 تأخير ان بمنح مؤسسة الطيران المعينة تصريح التشغيل الملائم .
- ٣ کل طرف متعاقد له الحق , وباشعار کتابی ، للطرف المتعاقد الاخر ان بسحب التعیین وان یعین وسسة اخری
- أ سلطات الطيران في احد الطرفين المتعاقدين لها أن تطلب من مؤسسة الطيران المعينة من الطرف المتعاقد الاخر
 أن تقنعها بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها بموجب القوانين والانظمة التي عادة تطبق وبصورة معقوله
 على عمليات الحدمات الجوية الدولية من قبل تلك السلطات وبما لا يتعارض مع نصوص المعاهدة
- عكن لمؤسسة الطيران بعد ان يتم تعيينها ورخص لها البدء باستثمار الحدمات المتفق عليها ، شريطة ان
 تكون قد وضعت تعرفة وفقا لاحكام المادة العاشرة من هذه الاتفاقية بعد ان تكون قد دخلت الى حيزالنفاذ
 وباتفاق طبقا للمادة ٥ من هذه الاتفاقية يتم التوصل اليه فما يتعلق بتلك الحدمة .



Spill in 136

المــــادة } التعليق والالفـــاء

- ١ كل طرف متعاقد اله الحق في ان بلغي تصريح التشغيل او ان يعلق العمل به لاستثمار الحقوق المحددة في المادة ٢من هذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الطيران المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، او ان يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة هذه الحقوق .
- أ _ في اية حالة لايكون فيها ذلك الطرف مقتنعا بان جزءا هاما من ملكية تلك المؤسسة او ادارتها الفعلية في يد ذلك الطرف الذي عينها .
- ب- في حالة تقصير تلك المؤسسة في التقيد بالقوائين والانظمة المعمول يها لدى الطرف المتعاقد الاخـــر الذي منح ثلك الحقوق او
 - ج _ في حالة عدم قيام الشركة بالاستثمار طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- ٢ رما لم يكن الالفاء الفوري او التعليق او فرض الشروط المشار اليه في الفقرة ١ من هذه المادة ضروريا للحياولة دون وقوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة ، فان حقا كهذا لا يمكن ممارسته الا بعد التشـــاور مع الطرف المتعاقد الاخر . وفي مثل هذه الحالة تبدأ المناورات خلال فترة عشرون يوما (٢٠)من تاريخ طلب الطرف المتعاقد الاخر اجراء تلك المشاورات .

المسادة • انظمة السعة

الحدمات الجوية المنتظمة

- السعة المعمول بها على الحدمات الجوية المنتظمة بجب ان تؤسس على معامل حمولة معقولة لمتطلبات حركة النفل
 والتحميل للحركة التي منشؤها في اقليم كل طرف متعاقد ومقصدها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر.
- ٢ -- حتى تتحقق معاملة حسنة ومتكافئة لمؤسسات العليران المعينة ، فان مؤسسات الطيران يجب ان تقـــدم وبالوقت المحدد عدد خدماتها المنتظمة ، انواع الطائرات الي ستستعمل وجداول الطيران بما في ذلك ايام الرحلاتوايضا الاوقات المتوقعة للوصول والاقلاع.
- ٣ الجداول التي اتفق عليها يجب ان تقدم نسلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الاقل
 ثلاثين (٣٠) يوما قبل التاريخ المقترح لبدء الاستثار . وفي حالات خاصة ، هذه المدة المحددة يمكن ان تخفض
 وذلك متوقف على موافقة تلك السلطات .
- ٤ اذا لم تتمكن مؤسسات الطيران من الموافقة على الجداول المشار اليها اعلاه فان سلطات الطيران المدني لا الاطراف المتعاقدة بجب ان تسعى جاهدة الى حل الاشكال.
- مشيا مع نصوص هذه المادة ، لا تدخل جداول الرحلات الى حيز التنفيذ اذا لم تصدر سلطات الطيران الماني اللها اللها اللها المتعاقدة موافقتها عليها.
- حداول الرحلات الموضوعة طبقا لشروط هذه المادة تبقى سارية المفعول حتى يتم وضع جداول رحلات جديثة توضع طبقا لشروط هذه المادة.

الحدمات الجوية غير المنتظمـــة

- ا ـ حجم حركة النقل يجب ان يتفق عليها فيما بين المؤسسات المعينة والتابعة للاطراف المتعاقدة وذلك حعى تؤكد وجود اقتسام حصص متساوي للسعة المعروضة او المقدمة .
- إلى الاتفاق يجب ان يقدم الى سلطات الطير ان المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليه خلال فترة
 بنق عليها فيما بين تلك السلطات ،
- ٣- لمؤسسة الطيران المعينة من قبل كل طرف متعاقد ان تتنازل عن كل او جزء من حصقها من برنامج الحدمات
 الجوية غير المنتظمة لمؤسسات الطيران الاخرى والمسجلة في اقليم احد الاطراف المتعاقدة

illes r

الملائمـــة إلمع القوانين والانظمـــة

- ا لواذين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بالدخول الى او الخروج من اقليمه لطائرة عاملة في الملاحة الجوية الدولية او عمليات وملاحة هذه الطائرات فوق اقليمها يجب ان تطبق على طائرة المؤسسة المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر و يجب ان تكون مطبقة من قبل تلك الطائرة في دخولها او خروجها من اقليم الطرف المتعاقد الاول .
- ١ ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى او الحروج من اقليمه للركاب ، طاقم ١ والبضائع للطائرة بما في ذلك الانظمة التي تحكم الدخول الى ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجاماركوالحجر الصحي إيجب ان تكون مسبقة من قبل او إعن هؤلاء الركاب ، الطاقم وبضائع المؤسسة التابعة للطرف المتعاقد الاخر في عملية دخولها الى او خروجها من اقليم الطرف المتعاقد الاول ١ »

VIL

الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات الصلاحية وشهادات الكفاءة والرخص الصادرة او المؤشر عليها والمعتمدة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والسارية المفعول يجب ان تعتبر سارية المفعول من قبل الطرف المتعاقد الاخر المغرض استثمار الحدمات الجويسة المنفق عليها . كل طرف متعاقد يحتفظ بحق رفض الاعتراف بشهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه او المعتمدة من قبل الدونة الاخرى بغرض الطيران فوق اقليمه ه

ا عادة ٨

الاعفاء من رسوم الجمارك والرسوم الاحرى

الطائرة العاملة على خدمات جوية دولية من قبل مؤسسة طيران معينة من قبل كل طرف متعاقد وايضا معداتها العادية ، كيات الوقود وزيوت التشحيم ومستودعات الطائرة (بما فيها الغذاء ، المشروبات والدخان ، تكون معفاة من كل الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش واية رسوم الحرى او ضرائب في وصولها الى اقليم العارف المتعاقد الاخوس شريطة أن تكون تلك المعدات والمؤن باقية على من الطائرة حسى أعادة تصديرها .

Spill in 126

- ٢ _ يجب ان تعفى ايضا من نفس الرسوم والضر ائب فيما عدا الرسوم المقابلة للخدمة المقدمة .
- أ _ مؤن الطائرة التي تتزود بها في اقليم اي من الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود المقررة من قبـــل السلطان التعاقد الإنورة التعاقد المنافد المنافد
- ب ــ قطع الغيار التي تدخـل اقليم اي من الطرفين المتعاقدين بقصد صيانة واصلاح الطائرة العاملـة على الما المحدد والتي تسيرها مؤسسة الطيران المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر .
- ج ـ الوقود والزيوت المحصصة لتزويد طائرة عاملة على خط عدد والتي تسيرها مؤسسة طيران معينة من نل الطرف المتعاقد الاخر ، حتى ولو كانت تلك المؤن سوف تستعمل في جزء من الرحلة فوق اقام الطرن المتعاقد الذي تزودت منه تلك الطائرة بها .

يحوز طلب وضع المواد المشار اليها في البنود أ ، ب ، ح تحت اشر اف او مراقبة السلطات الجمركية .

٣ - المعدات العادية والمواد والمؤن والموجودة عن متن طائرة تابعة لاي من الطرفين المتعاقدين لا يجوز الزالها في الله الطرف المتعاقد الاخرالا بعد موافقة سلطات الجمارك لديه . وفي مثل هذه الحالة تظل هذه الاشياء تحت اشران تلك السلطات لحين اعادة تصديرها او التصرف بها وفقا للانظمة الجمركية .

المادة ٩

حركة الترانزيت المباشرة

ركاب الترانزيت العلم بن اقليم اي الطرفين المتعاقدين يجب ان يخضعوا للمراقبة . الاشعة والبضائع في الترانزيت المباشر بجب ان تعفى من الرسوم الجمركية و اية رسوم اخرى مشابهة .

السادة ١٠

تعرفة النقـــل

- التعرفات التي تستوفي من قبل مؤسسة طيران تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين مقابل الحمولة الى او من اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان تكون موضوعة بمستويات معقوله مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بما في ذلك كلفة العمايات ، الربح العقول . خصائص الحدمة الجوية (مثل مستويات السرعة والراحة) .
- ٢ -- التعرفات المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة يجب ان تتم بالاتفاق فيما بين مؤسسات الطيران المعينسة من قبل الطرفين المتعاقدين.
- ٣ الاتفاق المشار اليه في الفقرة ٢ اعلاه يتم التوصل اليه اذا امكن من خلال اجراء تثبيت الاجور المقررة من قبل هيئة النقل الجوي الدولية .
- قدم التحرفات المتفق عليها الى سلطات الطيران المدنى لكلا الطرفين للموافقة عليها على الاقل بـ ٣٠ ثلاثون يوما
 قبل التاريخ المقترح لبدء الاستثمار ويمكن في حالات خاصة انقاص هذه المدة بناء على رغبة.
- اذائلم يتم التوصل الى اتفاق على اي من التعرفات المقدمة او اذا ولاي سبب اخر لم يتم التمكن مسن وضع ثعراً طبقاً للفقرة ٢ من هذه المادة او اذا خلال الـ (١٥) خمسة عشر يوما الاولى من الى (٣٠) ثلاثون بوما الشار اليها في الفقرة ٤ من هذه المادة قام احد الطرفين المتعاقدين باشعار الطرف المتعاقد الاخرابعدم اقتناعه باية تعرقه مقدمة طبقاً لشروط الفقرة ٢ من هذه المادة ، يجب أن تسعى سلطات الطيران المدنى للتوصل لاقرار التعرفات

- _ بجب ان لا تدخل اية تعرفة الى حيز النفاذ الا بعد موافقة سلطات الطير ان المدني لكل طرف متعـــاقد على تلك
- ـــ التعرفات المقدمة طبقا لشروط هذه المادة تبقى سارية المفعول الى حين وضع تعرفــــات جديدة طبقا لشروط

المادة ١١

تحويل صافي الارباح

كل من الطرفين المتعاقدين يتعهد بمنح مؤسسة الطيران المعينة من قبل الطرف المتعساقد الاخر حق التحويل الى مركزها الرئيسي إبعد النفقات فائض الايرادات المتأتية في اقليم الطرف المتعاقد الاول بدون اية قيود . اجراءات مثل المالتحويل على اية حال يجب ان تكون طبقا لانظمة تحويل العملة الاجنبيسة السائدة لدى الطرف المتعساقد والذي نخقت تلك الايرادات في اقليمه .

المسادة ١١

وسسوم المطسارات

الرسوم المفروضة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين لاستعال المطارات واية تسهيلات طيران اخرى مـــن قبل طارة المؤسسة المعينة والتابعة للطرف المتعاقد الاخر يجب ان لا تكون اعلى من تلك التي يدفعها اي ناقل أجنبي يعمل على استبار الخدمات الجوية الدولية .

المسادة ١٣

التمثيل، التداكير وترويج المبيعات

- ١ مؤسسة الطيران المعينة من كل طرف متعاقد بجب ان يكون لها فرصا عادلة لاستخدام موظفين ، طبقا القوانين والانظمة السائدة لدى الطرف المتعاقد الاخر فيما يتعلق بالاشخاص الفنيين والنجارين من اجل انجاز الخدمات على الخطوط المسدرة وانشاء وتشغيل مكاتب في اقليم المتعاقد الاخر.
- ٢ مؤسسات الطيران المعينة من كل طرف متعاقد يجب أيضا أن تتاح لها فرصا عادلة لاصدار جميع أنواع وثائق التحميل وأن تعلن وأن تروج لمبيعاتها في أقايم الطرف المتعاقد الاخر .

المسادة ١٤

المشاورات والتعديلات

- ١ روح من التعاون الوثيق ، تقـــوم سلطات الطـــيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين ومن وقت لاخر
 ١ الجراء المشاورات فيما بينها بقصد التأكد من تنفيذ احكام هذا الاتفاق والجدول الملحق بها
- ١ اذا رغب اي من الطرفين المتعاقد في تعديل اية نصوص في هذه الاتفاقية فله ان يطلب اجراء مشاورات مع
 الطرف المتعاقد الاخر ، هذه المشاورات والتي قد تكون بين الاطراف المتعاقدة والتي قد تكون من خلال
- المباحثات او المراسلات يجب ان تبدأ خلال فترة (٦٠) ستون يوما من تاريخ الطلب . اية تعديلات يتفق عليها يجب ان تدخل الى خير النفاذ بعد مرور ٦٠ ستون يوما على تاريخ التأكيد عليها بتبادل الملك اب الدار ماسة .
- " تعديلات المنحق يجب أن يتفق عليها فيما بين السلطات المحتصة لدى الطرفين المتعاقدين وتدخل حيز النف أذ بعد " - تعديلات المنحق يجب أن يتفق عليها فيما بين السلطات المحتصة لدى الطرفين المتعاقدين وتدخل حيز النف أذ بعد مرور (١٠٠) سنة ن به ما من قاريخ تباذل المذكر أت الدبلوماسية .

المدمات الجوية المنتظمة

. مؤسسة الطيران المعينة من قبل المملكة الاردنية الهاشمية محولة بان تستثمر خدمات جوية منتظمة في كلا الاتجاهين على الخطوط المحدده فيما يلي :

 ٢ • نقطة في اقليم الجمهورية النمساوية ١ _ نقاط الاصل نقاط في اقليم المملكة الاردنية الهاشمية

ب _ مؤسسة الطير ان المعينة من قبل حكومة الاتحاد الفدرالي النمساوي محولة بان تستثمر خدمات جوية منتظمة في

كلا الاتجاهين على الخطوط المحددة فيما يلي : ٧ _ نقطة في اقليم المملكة الاردنية الهاشمة ١ - نقاط الأصل نقاط في اقليم الجمهورية النمساوية

ج ــ نقاط التوسط ونقاط ما وراء يجوز ان يعمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعينة من قبل كـــل من الطرفين

خدمات جوية غير منتظمة

١ - نقاط الاصل

أ _ مؤسسة الطبران المعينة من قبل حكرمة المملكة الاردنية الهاشمية محولة باستثمار خدمات جوية غير منتظمة في كلا تجاهين على لخطوط المحددة فيما يلي .

> ۲ ـ نقاط الوصول ١ - نقاط الاصل

نقاط في اراضي الجمهورية النمساوية نقاط في اراضي المملكة الاردنية الهاشمية

ب - مؤسسة الطيران المعينة من قبل حكومة الاتحاد الفدرالي السويسري مخولة باستثبار خدمات جوبهـــة غير منتظمة في كلا الاتجاهين على الحطوط المحددة فيما يلي :

۲ ــ نقاط الوصول

نقاط في اراضي المملكة الاردنية الهاشميسة نقاط في اراضي الجمهورية النمساوية

ج - نقاط التوسط ونقاط ما وراه يجوز ان يعمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقلة بن وبدون ممارسة الحرية الخاصة .

المسادة ١٥

حل الخلافــات

١ ــ اذا نشأ اي خلاف نيما بين الاطراف المتعاقدة يتعلق بتفسير او تطبيق هـلــه الانفاقية فعليهما محاولة فض الخلان

٧ ـــ اذا لم يتمكن الطرفان المتعاقدان من فض الخلاف فيما بينهما بطريقة المفاوضات جاز لها الاتفاق على احالةالخلان الى هيئة تحكيم او شخص للفصل فيه او ان هذا الخلاف وبناء على طلب اي من الطرفين المتعـــاقدين يقلم لبن فيه الى هيئة تحكم مؤلفة من ثلاثة محكمين يسمى كل طرف متعاقد و احدا منهم ويقوم المحكمان المعينـــان بسبأ المحكم الثالث . ويجب على كل طرف متعاقد ان يسمى محكمًا واحدًا من قبله خلال فترة (٦٠) ستون يومًا بن اريخ تسلم ذلك الطرف اشعارا بالطرق الدبلوماسية من العارف المتعاقد الاخر بطلب التحكيم في النزاع وبعيز المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) ستون يوما لاحقة اخرى واذا لم يتمكن اي من الطرفين المتعاقدين من نعين المحكم الخاص به خلال الفترة المحددة يمكن لاحد الطرفين المتعاقدين ان يطلب من ر ثيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولية القيام بتعيين محكم او محكمين حسبا تقتضي الحالة ، ويكون المحكم الثالت من رعايا دولة ثالث

٣ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ اي قرارات تتخذ بموجب الفقرة أ من هده المادة .

المسادة ١٦

اي من الطرفين المتَّاقد يجوز له وفي اي وقت اشعارالطرف المتعاقد الاخر برغبته في انهاء هذا الاتفاق ، هــلما الاشعار يجب وفي نفس الوقت ان يبلغ الى المنظمة الدولية للطيران المدني. وفيمثل هذه الحالة ينتهي هذا الاتفاق بعــــ مرور (١٣) اثنى عشر شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الاخر للاشعار، الا اذا سحب الاشعار بالاثقاق المشرك قبل مرور هذه المدة . وفي حالة عدم تسلم الطرف المتعاقد الاخر لذلك الاشعار ، فانه يعتبر انه قد تسلم ذلك الاشعار بعد مرور (١٤) اربعــة عشر يوما على تــاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المــدنيلـلك الاشعار .

هـلـه الاتفاقية وكل التعديلات التي تطرأ عليها يجب ان تسـجل لدى المنظمة الدولية للطير ان المدني .

المسادة ١٨

الدخول الى حيز النفساذ

تلخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ بعد مرور (٣٠)ستون يومامن تاريخ تبادل المذكر ات الدبلوماسيةوالتي تشعر^{بان} الاجراءات المطلوبة من قبل السلطة التشريعية لكل من الطرفين المتعاقدين قد اصبحت مكتملة .

اثباتا الملك وقع المندوبان المفوضان بما لهما صلاحية محولة اليهما من قبل حكومتيهما على هذا الاتفاق .

عن حكومة الاتحاد القدر الي النمساوي

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية